281 (د-25) التصدي لقضايا تغيّر المناخ في المنطقة العربية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تعيد التأكيد على نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ولا سيما خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي تدعم مبادرات تقييم آثار تغير المناخ[1]،

واقتناعاً منها بأهمية الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2007[2]، والذي يؤكد من جديد وجوب التنسيق بين أشكال الاستجابة لتغيّر المناخ بهدف جعل التنمية الاجتماعية والاقتصادية جزءاً منها،

وإذ تذكر بالتقرير التقييمي الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ[3] الذي أشار إلى توافق الآراء العلمية على اعتبار تغيّر المناخ واقعاً قائماً، وتوقع أن تكون المنطقة العربية من أشد المناطق تعرضاً للأثر المحتمل لتغيّر المناخ، بما في ذلك الخطر الذي يهدد المناطق الساحلية، وتزايد ندرة المياه، واشتداد الجفاف والتصحر،

وإذ تذكر باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو والتقدم المحرز في الوفاء بما يتصل بهما من التزامات، وخارطة الطريق المعتمدة في بالي وخطة عمل بالي[4] حيث أقرت البلدان الأعضاء بضرورة التعاون الدولي في إجراء تقييمات لاحتمال التعرض لآثار تغيّر المناخ وفي إعداد استراتيجيات للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، نظراً إلى المخاطر المحتملة التي تتصل بتغيّر المناخ،

وإذ تسلم بنتائج المناقشات التي تدعو اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى دعم العمل الإقليمي في مجالات التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره وما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا وتمويل،

وإذ تعي التشديد على قضايا تغير المناخ في تقارير اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي المقدمة إلى دورات لجنة التنمية المستدامة وفي نتائج الدورات من الثانية عشرة إلى السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة بشأن مواضيع المياه، والطاقة، والتنمية الصناعية، وتغير المناخ، والزراعة، والتصحر، والجفاف، والتنمية الريفية،

وإذ ترحب بالإعلان الوزاري العربي حول التغيّر المناخي، الذي اعتمد أثناء الدورة التاسعة عشرة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2007، والذي يؤكد التزامهم باعتماد خطط عمل وطنية وإقليمية تعالج قضايا تغير المناخ، وذلك بغية تقييم الآثار المحتملة، ووضع برامج للتكيف والتخفيف، واعتماد سياسات لمعالجة قضايا تغير المناخ في جميع القطاعات ضمن إطار السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة،

---

(1) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس – 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار الثاني، المرفق.

(2) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2007، الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى، "تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية"، (A/62/3).

(3) Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2007, Mitigation of Climate Change, ISBN. 978-0-521-88011-4.

(4) مقرر/م أ-13.

وإذ تشير إلى قرار الإسكوا 261 (د-23) المؤرخ 12 أيار/مايو 2005 بشأن تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

1- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تعد تقييماً لآثار تغيّر المناخ على مقوّمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، على أن تركز فيه على موارد المياه العذبة؛

2- **تشجع** البلدان الأعضاء على مساندة إعداد التقييم المذكور والمشاركة فيه عن طريق توفير التسهيلات الممكنة والمعلومات المطلوبة؛

3- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تتخذ التدابير اللازمة لرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والعمل مع حكومات البلدان الأعضاء بهدف إطلاق حوار حول التوصيات المقترحة بهذا الشأن؛

4- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية أن تضع خطة عمل إطارية عربية لتغير المناخ في شراكة مع جامعة الدول العربية، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى؛

5- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي إتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة من الميزانية العادية؛

6- **تطلب أيضاً** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين تقريراً عن الاستنتاجات والتوصيات التي تنشأ عن التقييم وعن أي إجراء إضافي يتخذ في هذا الصدد.